HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

10 عناصر رئيسية لإنجاح تدبير النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب

مصطفى ازعيتراوي وعزيز أوعثمان – 2020

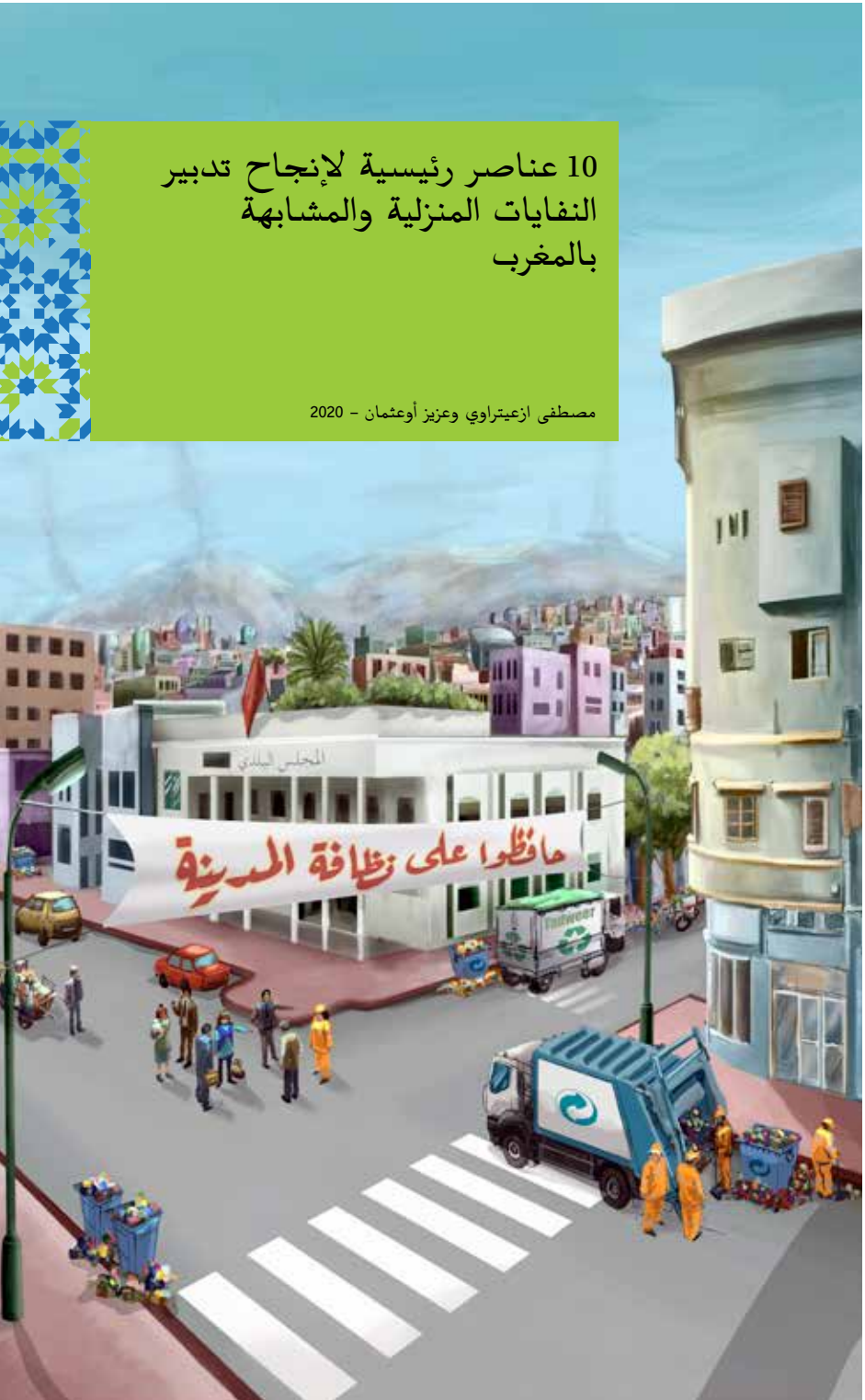

transform Africa

10 عناصر رئيسية لإنجاح تدبير النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب

مصطفى ازعيتراوي وعزيز أوعثمان – 2020

فهرس

تقديم	**6**
مقدمة	7
1. تشجيع الوصول إلى المعلومة البيئية وتعميمها للجميع	10
2. تبني سياسة مجالية لتقليص إنتاج النفايات عند المصدر ومنع إنتاجها	13
3. تشجيع وتعزيز إعادة تدوير وتثمين النفايات	16
4. دعم الفرز المنزلي وفصل النفايات من المصدر	18
5. تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمواطنين	21
6. إعادة الاعتبار الاجتماعي للمهن المتعلقة بتسيير النفايات	26
7. الاعتراف بالقطاع غير المهيكل ودراسة إمكانيات الإدماج	28
8. تشجيع إشراك المقاولات الصغرى في ميدان تسيير النفايات	31
9. تحسين مواصفات العقود ودفاتر التحملات المرتبطة بتسيير النفايات	34
10. تقوية خدمة النفايات بالمناطق القروية	37
خاتمة	39
لائحة المختصرات	41
لائحة الأشخاص الذين تم استجوابهم	42
لائحة المراجع المعتمدة	43

تقديم

أصبح المغرب، منذ عدة سنوات، رائدا في مجال التحولات الاجتماعية والإيكولوجية. إلا أن مسألة تدبير النفايات لا تزال تعرف عدة تعقيدات وتطرح تحديات للجماعات المحلية، نظرا لتداخل مجموعة من العوامل الاجتماعية، البيئية والسياسية.

واعتبارا لذلك، فإن الحاجة إلى تظافر وتوحيد الجهود المؤسساتية، وإلى تفعيل المبادرات المواطِنة هي ضرورة ملحة، وهو نفس الأمر بالنسبة للمشاركة المواطنة بالشأن العمومي، حيث يمكن لها أن تحدد إجراءات جديدة، من شأنها أن تجعل جميع المتدخلين يساهمون في إنجاح عملية تدبير النفايات.

في ظل هذا السياق، عملت مؤسسة هنريش-بُل، على نشر دراسة ميدانية تشمل مختلف العناصر الرئيسية، التي من شأنها إنجاح تسيير النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب. هذه الدراسة تقترح وجهة نظر حول الكيفية التي يمكن أن تكون عليها عملية تسيير النفايات بالمغرب، وفوائدها المحتملة.

تعتبر هذه الوثيقة بمثابة دعوة لممثلي وممثلات الجماعات الترابية، ولصناع القرار، وللقطاع الخاص، وللفاعلات والفاعلين بالمجتمع المدني، وذلك من أجل نقاش مفتوح وتشاركي حول تسيير النفايات المنزلية وحول المقاربات التي يمكن اعتمادها.

نشكر الباحثين مصطفى ازعيتراوي وعزيز أوعثمان على إنجاز هذه الدراسة، كما نشكر كل الأشخاص الذين يناضلون بجبهات متعددة من أجل إنجاح تسيير النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب.

بوك بومان
مدير مؤسسة
هنريش-بُل
الرباط، المغرب.
مارس 2020

مقدمة

يمثل تطوير إدارة النفايات الحضرية بالمغرب، تحديا متزايدا فرضته مجموعة من العوامل من بينها، التزايد السكاني الملحوظ، والتطور العمراني، وظهور أنماط استهلاكية جديدة. في ظرف عشرين سنة (1998-2018) ارتفعت كمية إنتاج النفايات على المستوى الوطني من حوالي 5 إلى 7 ملايين طن، وتشير التوقعات إلى إمكانية ارتفاع هذه الكمية إلى 9 أطنان في أفق سنة 2030.

بالرغم من كل المجهودات التي يبذلها الفاعلون المؤسساتيون من أجل تحسين هذا القطاع، وعلى الرغم من التطور المهم الذي تم إحرازه (تحسين في معدلات الجمع، الطمر والتثمين)، إلا أن واقع الحال يؤكد وجود إكراهات حقيقية، تتمفصل بكل مراحل دورة تسيير النفايات. إن الانتقال إلى التسيير المفوض لخدمات النظافة، والذي ابتدأ خلال أوائل سنة 2000، مكّن من حل الإشكالات المرتبطة بالضغط الممارس على التسيير المباشر والعمومي، وإعطاء زخم جديد لإدارة النفايات بمجموع تراب الجماعات، إلا أنه بالمقابل خلقَ تحديات جديدة، لا تقل أهمية عن التحديات المرتبطة بالتسيير المباشر. إن ملاحظة المؤشرات التقنية المرتبطة بمعدلات تغطية جمع النفايات وطمرها وتثمينها، بمختلف المجالات الحضرية والقروية، وعلاقتها بالتأثيرات البيئية والاجتماعية، تبين عدم القدرة على الإجابة، بشكل كلي، على إشكالية النظافة وعلى سلامة هذه المجالات، كما تبين كذلك غياب استحسان الساكنة والمسؤولين لجودة الخدمات المقدمة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التطرق لمسألة النفايات في الوقت الراهن، يعني ببساطة القيام بعملية غوص في حشد كبير من النقاشات، والإحالة على اتهامات في جميع الاتجاهات ومن طرف الجميع: الجماعات، والمواطنين، والصناعيين والمهنيين، والمجتمع المدني والإدارات المركزية، إلخ.

في الواقع، يواجه المسؤولون بالجماعات خدمة ترتفع تكلفتها بشكل متزايد، وتشكل مصدر توتر وضغوط يصعب التحكم فيها. إن اتخاذ القرار وصياغة طلبات العروض أصبحت أيضا تمرينا صعبا، نظرا للتطور السريع الذي تعرفه الترسانة القانونية الوطنية، ونظرا كذلك لبطء عملية تنزيل النصوص التطبيقية، وللتحدي المرتبط بإيجاد حلول تقنية ملائمة لخصوصيات كل مدينة.

بالإضافة إلى ذلك، تغيب الحلول التي من الضروري أن تربط مسألة النفايات بالأبعاد الاجتماعية والبيئية والسياسية، كما يصعب تنزيل الاستراتيجيات والقرارات المتخذة على المستوى المركزي إلى المستوى الترابي. بالطبع، إن توحيد أسلوب وتقنيات التسيير بكل الجماعات، بغض النظر عن حجمها وخصوصياتها، يمكّن من إنجاز نفس المعايير ومؤشرات الأداء الوطنية. لكن الحالة تبقى غير مواتية لإنجاز مبادرات جديدة، وللابتكار من طرف الفاعلين المحليين على المستوى المجالي.

أما من زاوية أخرى مرتبطة بالحكامة التشاركية، فهي تعرف أيضا بطئا شديدا يهم، بشكل عام، المسؤولية المشتركة للمواطنين، ولمنتجي النفايات وللمجتمع المدني. حيث إن فضاءات الحوار واتخاذ القرار المشترك التي يمكن أن تدمج الفاعلين المتدخلين (الساكنة، جمعيات الأحياء، المنظمات غير الحكومية، المهنيين والقطاع غير المُهيكل، الخ) تظل محدودة، باستثناء بعض المبادرات المتفرقة التي ليس لها تأثير مهم بالميدان.

في خضم هذا الواقع، الذي يتسم بتعقيدات الميدان وتعدد المتدخلين، أصبح من الضروري تبني مقاربة جديدة مندمجة قادرة على استيعاب مختلف العناصر، والتي من شأنها تحسين نظام تسيير النفايات بشكل عام، والنفايات الصلبة الحضرية بشكل خاص. إن تحليل الحلقات الأضعف للنموذج الحالي، من خلال التساؤل حول أدوار مختلف الفاعلين المفترضين، يجب أن يصب في اتجاه تحديد قواعد جديدة، وإعادة التفكير في الأدوار من أجل تحسين مستمر وفعال للوضعية الحالية.

صياغة هذه الوثيقة، تندرج ضمن هذه النظرة التي تروم التغيير على جميع المستويات، وتهدف إلى فتح حوار بين مختلف الفاعلين المتدخلين، وتشجيعهم على التفكير في كل السبل الممكنة لتحسين الوضعية من خلال الأخذ بالاعتبار، قدر الإمكان، جميع المتطلبات الميدانية التي تستوجب ذلك.

من خلال عرض عشرة عناصر رئيسية، من أجل إنجاح تسيير النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب، يهدف هذا التقرير، بشكل عام، إلى الحاجة الحقيقية لإعادة التفكير في شكل إدارة خدمة عمومية، وإن كانت لا ترضي الغالبية عموما بنفس الشكل.

لإنجاز هذا العمل، اعتمدنا، من جهة، على تحليل الوثائق المرتبطة بهذا الموضوع، كما أنجزنا مقابلات موجهة مع مختلف الفاعلين المعنيين بشكل مباشر أو غير مباشر، بموضوع تسيير النفايات. ومن جهة أخرى اعتمدنا على تحليل نتائج بعض التجارب المرتبطة بهذه الإشكالية، والتي أُنجزت ببعض المدن المغربية.

1. تشجيع الوصول إلى المعلومة البيئية وتعميمها للجميع

الوصول إلى المعلومة البيئية، من طرف عموم المواطنين، يعزز الوعي بالقضايا البيئية عبر التبادل الحر للأفكار، ويُمكِن من مشاركة أكثر فعالية في اتخاذ القرار، كما يعزز الإحساس بالمسؤولية المشتركة.

يعتمد الوصول إلى المعلومة، على المبادئ العامة للشفافية والمساءلة، وذلك لتسهيل مشاركة العموم في العملية الديمقراطية، وفي مراقبة الأنشطة بشكل مباشر. ويعتبر الولوج إلى المعلومة، بشكل كاف وموثوق، أحد العناصر الرئيسية لمبدإ الحكامة الجيدة. توصي الفقرة 3 من الفصل 28 من «مذكرات 21» بريو دي جانيرو (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة) جميع الجماعات الترابية بوضع آليات للحوار مع الساكنة، والمنظمات المحلية والمقاولات الخاصة، وذلك من أجل تبني برنامج «مذكرات 21» على مستوى كل جماعة. تمنح «مذكرات 21» إطارا يفضي إلى التعبير عن المشاركة، لأنه ينص بشكل مباشر على ضرورة إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار. وتجدر الإشارة أنه وفقا لمبدإ التشاور، الذي تم إطلاقه في المغرب من خلال برنامج «مذكرات 21»، فإن قطاع تسيير النفايات لم يحظ بأهمية كبرى، مقارنة مع المحاور الأخرى المرتبطة بإشكالات التنمية الحضرية. كما أن غياب إشراك حقيقي للقطاع الخاص، باعتباره شريكا فعليا في عملية إدارة النفايات الحضرية، يشكل عائقا مهما في هذا المنحى. ومما لا شك فيه أن تجربة برنامج «مذكرات 21»، وعلى الرغم من طابعها الفريد والاستثنائي، لم تتمكن للأسف، من تعبئة كل فئات الفاعلين بنفس الشكل. وهنا تكمن أحد أهم نقاط ضعف هذه المقاربة.

كما ينص الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، على أن «لجميع الأشخاص الحق في الولوج إلى المعلومة البيئية ذات الطبيعة العامة، بموجب الشروط التي يحددها القانون».

من جهة أخرى، ينص القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، على «إخبار عموم الناس بالآثار السلبية للنفايات على الصحة العامة وعلى البيئة، وكذلك على أشكال الوقاية أو التعويض عن آثارها الضارة». ويُذكّر هذا القانون الجماعات المحلية بالإجراءات التي يجب اتخاذها، فيما يتعلق بالمعلومات والتوعية والمشورة، أثناء إعداد المخططات المديرية للنفايات. وتجدر الإشارة أن دستور 2011، وخاصة الفصل 27 منه، يعطي الحق للمواطنات والمواطنين في الوصول إلى المعلومة. كما أن القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة لدى جميع الإدارات والمؤسسات العمومية، قد دخل حيز التنفيذ بشهر مارس 2019، بعد صدوره بالجريدة الرسمية.

فيما يخص تدبير النفايات المنزلية والمشابهة، ينبغي التأكيد على أن المعلومات التي يُفترض أن تتقاسمها الجماعات والمؤسسات المركزية مع المواطنين، بكل شفافية، تعتبر اليوم وسيلة مهمة للغاية، لمواجهة التحدي المرتبط بتوعية المواطنين. إن ضمان الحق في المعلومة المرتبط بتدبير النفايات وتأثيرها المحتمل على البيئة، سيساهم بالتأكيد في تعزيز تدفق المعلومات، والإجابة على تساؤلات الساكنة والمجتمع المدني، وبالتالي تسهيل عملية الحوار. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من خلال تبادل المعلومات يمكن اكتساب ثقة المواطنين وتنمية الشعور بالمسؤولية المشتركة، التي تعتبر حجر الزاوية لإنجاح تدبير النفايات، وهو ما تؤكده معظم الدراسات حول هذا الموضوع.

> « السكان هنا ملتزمون منذ أكثر من ثلاث سنوات، بإنجاز الفرز المنزلي، وذلك استجابة لطلب البلدية، وقد اعتدنا على هذا الأمر. لكن منذ انطلاق مشروع الفرز المنزلي لم نر أي مسؤول عن الشركة المفوضة لتدبير النفايات، كما أننا لم نتلقَّ أية معلومات من طرف البلدية حول هذه التجربة (كمية النفايات التي يتم جمعها، فرص العمل التي تم توفيرها، الإشكالات المطروحة، إلخ). كما تم إيقاف هذه التجربة دون إشعار ساكنة الأحياء المستهدفة بالمشروع. علما أن المشروع يستهدف أكثر من خمسة آلاف منزل! » تصريح لأحد ساكنة حي السلام ببني ملال.

الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه بخصوص هذا الموضوع، هو صعوبة الوصول إلى المعلومة، وكذلك غياب الحوار والتواصل بشكل عام، وذلك على الرغم من حضور إرادة مهمة تتضمنها مجموعة من النصوص القانونية المغربية. كما تجدر الإشارة إلى أن المواطن المغربي له محدودية في الولوج إلى المعلومة البيئية، وإلى قاعدة بيانات التأثيرات الإيكولوجية، حيث لا يتوفر سوى على معلومات متواضعة جدا بشأن التدبير الجماعي للنفايات، وهو ما يظهر على مستوى التمثلات المختلفة، التي يحملها المواطنون والمسؤولون حول هذا الموضوع.

من خلال نتائج دراسة ميدانية قمنا بإنجازها على مدى ثلاثة أسابيع، عند مداخل المحلات التجارية الكبرى، بمدينة بني ملال (خلال شهر ماي 2019)، حيث أكد حوالي 97%، من مجموع عينة بحثية تضم 400 مستجوب ومستجوبة، عدم توفرهم على أي شكل من أشكال المعلومات، سواء تلك المرتبطة بالتكلفة المالية الإجمالية لتسيير النفايات بالمدينة، أو حول التكلفة المرتبطة بِكمية طُنّ من النفايات. كما بينت النتائج عدم توفرهم على أية معلومات حول كمية النفايات الإجمالية التي يتم إنتاجها بالمدينة. مقابل ذلك، أكد 64% من المستجوبين أنهم غير راضين عن نظافة المدينة، كما أعلنوا أن المواطن يعتبر جزءا من المسؤولية في ترسيخ هذه الوضعية.

> « صحيح أنه يتعين وضع الحاويات والمعدات الضرورية للمواطن، ولكن يجب توعيته بأهمية دوره، وأن هذا الدور يعتبر أمرا حاسما لنظافة المدينة ». تصريح مواطن خلال البحث الميداني.

على ضوء نتائج التجارب حول هذا الموضوع، يمكن التأكيد أيضا على أن عدم توفر المعلومات يمكن أن يؤدي إلى حالات متعددة، بعضها بسيط، كاللامبالاة أو غياب التعاون، أو يمكن أن يؤدي إلى حالات أشد تعقيدا، كمعارضة المواطنين أو قيامهم بمنع إنجاز بعض المشاريع الجماعية المهمة، وقد يمكن أن تمتد إلى الاستراتيجية الوطنية لتدبير النفايات بالمغرب.

وبالتالي، فإن التحدي، المتمثل في تحسين الوصول إلى المعلومة، يعتمد بشكل أساسي على إشراك المواطنين والمجتمع المدني. وبعبارة أخرى، يجب وضع آليات جديدة للحكامة ترتكز على مبادئ الحقوق والواجبات. إن الهدف من ذلك هو محاولة التوفيق بين المقاربات التنازلية top down والمقاربات التصاعدية bottom up من أجل ضمان نجاح منهج بديل، يكون مبنيا بشكل تشاركي وتعاوني. وذلك لا يجب أن يرتكز على مستوى المعلومة في حد ذاتها، وإنما يجب تطوير مسلسل تشاوري حقيقي بدءا من الأخذ بعين الاعتبار، بشكل جدي، كل الحاجيات الأساسية بالسياقات المحلية وخصوصياتها المتعددة.

2. تبني سياسة مجالية لتقليص إنتاج النفايات عند المصدر ومنع إنتاجها

منع إنتاج النفايات هو مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليل كميات النفايات (على المستوى الكمي) وكذلك على مستوى الأضرار المترتبة عنها (على المستوى الكيفي)، وذلك باستخدام مواد أولية غير ملوِثة.

إن نجاح إدارة النفايات المنزلية يكمن في التدخل عند المصدر، لدى الأسر، ولدى منتجي النفايات بمجال ما. كما ينبغي التدخل عند المصب، وهو آخر حلقة في نظام تسيير النفايات. يتعلق الأمر بتفاعل ديناميكي بين حلقتي المصدر/المصب. يجب التذكير أن المبدأ النسبي العالمي «صفر نفايات»، والذي يقتضي أن أفضل النفايات هي تلك التي لا يتم إنتاجها، يعتبر نقطة العبور إلى النظرة الإستراتيجية، التي من المفترض أن تساهم في رفع تحدي تدبير النفايات، على المستويين المتوسط والبعيد. يعتمد تقليص النفايات عند المصدر بشكل أساسي، على مبادئ الإنتاج النظيف، والتصميم الإيكولوجي والاستهلاك الإيكولوجي، وكذلك بتطبيق، إن أمكن، مبدأ المُلوِّث يدفع. بالمغرب، يكمن التحدي الكبير في وجود صعوبات تعيق التعامل مع الفاعل الصناعي، المتميز بعدم تجانسه، ومع الفاعل غير المُهيكل الذي يهيمن بشكل كبير على سوق النفايات. إن الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية، وجميع القضايا الأساسية المرتبطة بهذه المسألة، أصبحت غير ملائمة للعمل بمبدأ الحد من النفايات عند المصدر، حيث إن التحول الذي تعرفه منظومة الاستهلاك، التي تميز كافة الشرائح الاجتماعية بالمجتمع المغربي، يزيد من تعقيد السياق العام ويجعل المهمة أكثر صعوبة.

أكيد أن القانون رقم 28.00 المتعلق بتسيير النفايات والتخلص منها، جعل من تقليص إنتاج النفايات أحد مبادئه الرئيسية، وأوصى باستخدام المواد الأولية القابلة للتحلل. إلا أن التطبيق الفعلي لهذا القانون ما زال بعيد المنال. وتنص الاستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات، على ضرورة إدماج عنصر التقليل عند المصدر، وإعادة الاستعمال، وتدوير وتثمين النفايات بالتشريعات الوطنية.

كما تنص أيضا على إجراء العديد من التدابير الأخرى والتي تتراوح ما بين تقوية عنصر التوعية، وتشجيع الاستهلاك الإيكولوجي والتصميم الإيكولوجي، لاعتماد أنظمة وآليات ردعية جديدة.

من وجهة نظر عملية، يمكن التأكيد على أن التدابير الملموسة التي وجب اتخاذها، فيما يتعلق بتقليص النفايات المنزلية وما شابهها من المصدر، تظل محدودة نسبيا، وغالبا ما تعترضها عراقيل متعددة. وإلى حدود الساعة، تم تحقيق إنجازين رئيسيين فقط بمبادرة من الوزارة الوصية على البيئة: الأولى تتعلق بالقضاء على الأكياس البلاستيكية واستبدالها بأكياس قابلة للتحلل (قانون 77.15) مع ما رافق ذاك من مجهود كبير على مستوى التوعية، أما الثانية فتتعلق بالضريبة الإيكولوجية Ecotax المتعلقة باستخدام المواد الأولية البلاستيكية. ومع ذلك، تعرضت هذه المقاربة لمعارضة شديدة من طرف الصناعيين، ومن طرف التجار الصغار. كما أن خلاصات التجارب حول هذه المرحلة الأولى من تنفيذ قانون منع الأكياس البلاستيكية، تبين أن دور المستهلك حاسم بشكل كبير في إنجاح مثل هذه المبادرات، ويجب منحه اهتماما خاصا باعتباره عامل نجاح رئيسي.

> « لقد صادروا منا جميع الأكياس البلاستيكية. الزبون والمواطن هو من يستعملها دون أداء ثمنها. عندما يستطيع المواطن المجيء للتبضع مستعملا أكياسا خاصة، سيتم حل المشكل، وسيجنبنا مشاكل ومصاريف إضافية ».
> تصريح بائع خضر بالرباط.

تثبت هذه الوضعية، مرة أخرى، أن استهداف المستعمل النهائي لمنتوج معين، وتوعيته بالقضايا البيئية لنفس المنتوج، يمكن أن يساعد في إيجاد الحلول المناسبة، كما يمكن أن يشكل أحيانا الحل الرئيسي للمشكل. ويجب التأكيد على أن مطالبة المواطنين بتغيير بعض عاداتهم، رهينة بوضع بدائل ملائمة.

« بميـدان التجـارة، بالإضافـة إلـى الأكيـاس البلاسـتيكية، نلاحـظ اليـوم ظهـور واختفـاء مجموعـة مـن المنتوجـات التـي يرتبـط بهـا المسـتهلك. وتتـم هـذه العمليـة وفـق منهـج تسـويقي لاسـتبدال منتـوج بمنتـوج آخـر، ويمكـن أن يتـم ذلـك بـدون تدخـل عوامـل خارجيـة، أو حتـى دون وجـود نـص قانونـي! علـى المسـتهلك أن يقـرر. يتعلـق الأمـر باسـتبدال منتـوج لـه أضـرار بمنتـوج آخـر دون أضـرار ». تصريـح مواطـن مـن مدينـة الـدار البيضـاء.

يتبيـن مـن خـلال المعاينـة المباشـرة للميـدان أن حالـة منـع الأكيـاس البلاسـتيكية مبـادرة وطنيـة فـي غايـة الأهميـة. إلا انـه يجـب دراسـة كل الحيثيـات المرتبطـة بهـذه التجربـة، مـن أجـل تحسـين أشـكال التدخـل المسـتقبلية بشـكل مندمـج، وذلـك قبـل الشـروع فـي مبـادرات أخـرى تهـم نفايـات أخـرى.

علـى الصعيـد المحلـي، تجـدر الإشـارة أيضـا إلـى أن البلديـات، رغـم اعتبارهـا فاعـلا مجاليـا محوريـا، لـم يتـم إشـراكها فـي هـذه المبـادرة التـي تـم إنجازهـا، تحـت إشـراف السـلطات المحليـة.

3. تشجيع وتعزيز إعادة تدوير وتثمين النفايات

لكي تحتل عملية إعادة استخدام النفايات وإعطائها فرصة ثانية للحياة مكانة مهمة في نظام إدارة النفايات، يجب على المؤسسات والجماعات تبنّي مفهوم التدبير المندمج والمستدام للنفايات، كما يجب إشراك فعلي لمنظمات المجتمع المدني، وللمدرسة وللبرامج البيداغوجية.

إعادة استخدام النفايات تعني بكل بساطة إعطاء حياة ثانية للأشياء المستعملة، سواء من أجل استخدامها لنفس الغرض الأصلي، أو من أجل استعمالات أخرى. يمكن تطبيق هذه التجربة على العديد من المنتجات بقطاعات وأنشطة مختلفة مثل المواد الغذائية، والصناعية، والسيارات، والأجهزة المنزلية، الخ. تعتبر حالة إعادة استعمال القنينات الزجاجية، المستعملة في تعبئة الماء والمشروبات، من أهم الاحتمالات الرائدة التي يمكن أن تساهم في تقليص النفايات، ولا سيما العبوات البلاستيكية.

لكن، وللأسف، فإن سهولة استعمال بعض المواد الموجهة للاستهلاك اليومي، جعلت العبوات ذات الاستعمال الواحد، والتي يمكن التخلص منها مباشرة بعد الاستعمال، مثل البلاستيك والألمنيوم، تم بشكل عام تعويضها بالزجاج القابل لإعادة الاستعمال. بالمغرب، تم اعتماد مبادرات مهمة، من بينها تعزيز استخدام القنينات الزجاجية للمشروبات وللماء الصالح للشرب، لكنها تظل مبادرات ذات محدودية في الوقت الراهن. وتتوفر للاستهلاك المباشر، مادتان أساسيتان للتعبئة، هما الزجاج والبلاستيك. ويمكن تغيير هذا الشكل بمبادرات تهدف إلى الاستبدال التدريجي للبلاستيك بالزجاج، وذلك عبر خلق آليات للمواكبة. وتقوم الوزارة المكلفة بالبيئة، بدراسة سبل أخرى لإعادة الاستعمال، من بينها بطاريات السيارات. وفي هذا الإطار، ينبغي اتخاذ تدابير تهدف إلى تطبيق هذا الإجراء، على المستوردين والمنتجين ومجمعي الإطارات، من أجل إرجاع البطاريات المستعملة في مختلف حلقات الإنتاج.

إحدى العناصر الأخرى، والتي تكتسي أهمية كبيرة في ميدان إعادة الاستعمال بالمغرب، هي الأشياء المستعملة (المنسوجات والملابس والأحذية، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والمنزلية). يتعلق الأمر باقتصاد دائري حقيقي ومتطور. لكنه للأسف، لا تعطى أهمية كبرى في سلسلة الإنتاج المرتبطة بتسيير النفايات. ونتيجة لذلك، تغيب المعطيات حول هذا القطاع، الذي يتسم في غالبيته، بطابع غير منظم وغير مُهيكل.

وبالتالي تغيب نسبة الكميات التي تشكل جزءا من مسار المواد القابلة للاستعمال، وغيرها من المواد التي يمكن إدماجها في سوق الأشياء المستعملة. وفي هذا الصدد، لا توجد دراسات حول الإنتاج السنوي لكل أسرة مغربية، من الأشياء والسلع التي يمكن إعادة استعمالها، سواء تلك التي يتم رميها بالمطارح، أو تلك التي تنتهي بسلسلة إعادة التدوير، عن طريق الجمع غير المهيكل. وتجدر الإشارة إلى أن تَمثُّل الأشخاص لإعادة استعمال الأشياء المستعملة والتقبل الاجتماعي لها، وكذلك الإكراهات المرتبطة بجمعها، تظل كلها أسئلة وجب تدقيقها عبر أبحاث معمقة.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ إمكانية مهمة لتطوير قطاع الملابس والمواد الأخرى المستعملة، وهي أمور يمكن ملاحظتها خلال فصل الشتاء خصوصا، حيث تتزايد الحملات التضامنية من أجل جمع الملابس المستعملة، لفائدة بعض الأشخاص المعوزين، بمجموعة من مناطق المغرب. لتطوير هذا الجانب، يجب التفكير في إعطاء دور مهم للمحلات التجارية الكبرى، وللمدارس وللمجتمع المدني. إن وضع أشكال مناسبة للجمع، وخصوصا انخراط الجماعات في تجارب ميدانية، يمكن أن يساعد أيضا في إضفاء اعتراف اجتماعي لأدوار إعادة الاستعمال، في محاولة لإزالة الطابع الخيري الذي يطغى عليها، وبالتالي يمكن أن تساهم في تطوير هذا المجال.

إن تشجيع ثقافة إعادة الاستعمال، يجب أن تتم أيضا عبر إدراجها في البرامج الدراسية، كأن يُشرح للأطفال، على سبيل المثال، أن استعمال كتاب مستعمل أو حذاء مستعمل هو تصرف إيكولوجي، وأن استعمال قنينة زجاج هو أفضل بكثير من استعمال قنينة بلاستيك، وهو أمر يساعد من 20 إلى 25 مرة في الحفاظ على غلاف الأوزون!

إن تخصيص مفهوم إعادة الاستعمال بالمناهج المدرسية، يمكن أن يحدث تحولات مهمة حول التغير في تمثّلات الأجيال القادمة، فيما يتعلق بالاستهلاك الإيكولوجي، وفي أهمية تغيير السلوك المُواطن علاقة بالبيئة. كما أن إنجاز برامج دراسية حول التربية البيئية يعتبر مقاربة ذات فعالية مهمة، لأنها تساهم في تشبع الأطفال بأسلوب حياة جديد صديق للبيئة.

وأخيرا، يعتبر الترويج لبعض الحرف المهددة بالاختفاء، مثل « صانع الأحذية التقليدي » و« مصلح الأجهزة المنزلية »، عبر تخصيص شعارات رمزية مثل « حرفة إيكولوجية ». وهي مبادرات مهمة يجب دراسة مدى تفعيلها.

4. دعم الفرز المنزلي وفصل النفايات من المصدر

يعتبر فرز وتصنيف مختلف أنواع النفايات من المصدر، وفق عملية الجمع الإنتقائي، من السيناريوهات المهمة التي يحب اعتمادها. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن فشل هذه التجربة، قد يظل قائما إذا لم يتم اعتمادها كخدمة منفصلة كليا عن طريقة الجمع التقليدية. إن الجمع الانتقائي للنفايات ليس مسألة بند أو بندين يجب إضافتهما إلى دفتر تحملات تسيير هذا القطاع، بل هو عمل يجب التفكير فيه بشكل جدّي، ويجب أن يرتبط بشكل عميق بواقع وخصوصيات المجال الحضري المغربي.

في إطار إنجاز مراكز الطمر والتثمين المعتمدة في مطارح النفايات، كما تنص على ذلك مختلف دفاتر التحملات، يظل فرز وإعادة تدوير وفرز النفايات، مبدأ مهما يجب اعتماده بشكل تدريجي. ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا الإطار، فإن نسبة إعادة التدوير تظل ضئيلة بالرغم من توفر كميات مهمة من النفايات تتيح ذلك. كما تجب الإشارة إلى أن التشريعات المغربية في هذا الميدان، لا تزال غير مواتية لإنجاز برامج من هذا الحجم، طالما أن القاعدة الأساسية المعتمدة بشكل قانوني هي طمر النفايات. هذه الصورة توضح غياب سند قانوني يفرض على الجماعات المغربية فرز النفايات قبل طمرها، أو اعتماد الفرز من المصدر.

عمليا، بالميدان يغيب فرز كل أشكال النفايات، حيث يتم جمعها بشكل مختلط، سواء تعلق الأمر بالنفايات القابلة لإعادة التدوير، أو النفايات الجافة، أو النفايات العضوية والرطبة، أو النفايات الخطيرة والملوثة، أو النفايات غير المنزلية، أو النفايات الضخمة. وهذا النموذج المعتمد يعتبر حجر عثرة أمام تطوير نظام إدارة النفايات. بالمدن، يساهم جمع النفايات بشكل مختلط في خلق مهن غير منظمة، تشكل مصدر إزعاج حضري. من جانب آخر، تعتبر حلقة المصب، حيث تتواجد المطارح، إحدى حلقات نظام تدبير النفايات الأكثر تعرضا لمجموعة من الإشكالات البيئية، والاجتماعية والتقنية علاقة بالمعالجة، وإعادة التدوير والتثمين. وهي إشكالات مرتبطة بغياب الفرز من المصدر، وحيث التكلفة المادية العالية تحول دون تحقيق هذا الهدف.

لمجابهة هذه التحديات، اقترح البرنامج الوطني للنفايات المنزلية اعتماد تقنية الفرز المنزلي بشكل تدريجي. وبالرغم من هذه المجهودات، يظل الفرز من المصدر من أهم عناصر ادارة النفايات، التي لم يتسن لها أن تترجم على أرض الواقع بشكل ملموس. فباستثناء بعض التجارب البسيطة، التي تم تدشينها من طرف بعض جمعيات المجتمع المدني منذ نهاية سنوات 1990، نلاحظ أنه لم يتم إدماج الفرز المنزلي بشكل رسمي، في دفاتر التحملات، إلا بثلاث جماعات: الصويرة (2006)، بن سليمان (2010)، بني ملال (2014)، ثم بداية تجارب نموذجية أخرى مؤخرا بالمحمدية (2019) ثم بمدينتي الصويرة ومكناس (2018). باستثناء التجارب الأخيرة التي لا تزال في طور التخطيط والبرمجة بمدن المحمدية والصويرة ومكناس، فإن كل التجارب السابقة باءت بالفشل. وسبب فشل تحقيق الفرز المنزلي من طرف الجماعات، وفق دراسة لتتبع هذه التجارب، تم إنجازها من طرف برنامج التعاون الألماني في إطار برنامج CoMun سنة 2015، راجع بالدرجة الأولى إلى تجاهل حيثيات وبنود دفاتر التحملات، وخصوصا فيما يتعلق بتخطيط وإنجاز المشاريع. كما تم التطرق أيضا إلى عامل غياب التزام الساكنة، ولكنه يظل عاملا بالإمكان معالجته. ومن أهم التوصيات التي جاءت بها نفس الدراسة، بناء على دراسة التجارب السابقة، فإنه خلال مراحل إعداد مشروع ما، يجب أن تأخذ دفاتر التحملات، بعين الاعتبار وبشكل حتمي، جميع العناصر المكونة لنظام النفايات من المنبع إلى المصب، خصوصا برمجة عنصر التواصل مع الساكنة ومع المنتجين الآخرين للنفايات، وبناء خدمة لجمع النفايات بشكل مهني، واعتبار أن الفرز يمكن أن يشكل نشاطا تجاريا. لكن هذا الجانب التجاري والنفعي، المرتبط بعملية الفرز، يجب أن يراعى، بحذر كبير، وأن تتم ملاءمته بخصوصيات السياق المغربي.

بشكل عام، لنجاح عملية الفرز يجب تطوير المنطق الحالي الذي يركز فقط على انجاح الجمع المختلط من المصدر. ويمكن لدفاتر التحملات أن تُفَصل أنواع النفايات وكيفية فرزها، سواء تعلق الأمر بالنفايات الجافة، أو نفايات التعبئة. كما يمكن أن تشمل نفايات أخرى كالنفايات الخضراء، والنفايات الكبيرة أو النفايات الخاملة.

الرهان الحالي هو الخروج من منطق « التجارب النموذجية »، وإعطاء طابع مهني لعملية الفرز، حتى يمكن جذب متخصصين جدد في ميدان الفرز وتثمين النفايات، مع تعزيز جدواها التقنية والاقتصادية.

كما أن الجوانب المرتبطة بالحصول على الإعانات المالية، عن طريق الصندوق الوطني للبيئة، أو تلك المرتبطة بشروط الأهلية، وطرق الحصول على هذه الإعانات، كلها جوانب يتم تحليلها والإجابة عنها على المستوى المركزي، قبل اتخاذ أي قرارات بهذا الخصوص. وفي الأخير، يمكن التأكيد على أن عملية فرز النفايات مهمة جدا، ولكن لا يجب اعتبارها مجرد قرار بسيط أو مجرد بند بسيط يمكن إدراجه بدفتر التحملات، عشية الإعلان عن طلبات العروض. إن الأمر يتعلق بعمل حقيقي مبني على التفكير والتخطيط الجماعي، والأخذ بعين الاعتبار مختلف الشروط التنظيمية والمالية، للتسيير وفق رؤية مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت التجارب أن دور الجماعات محوري جدا في هذه الحالات.

> « لم نخطط لإنجاز الفرز المنزلي في الوقت الحالي، نظرا لتكلفته المرتفعة والتي تفوق الإمكانيات المالية للجماعة. الميزانية المخصصة لقطاع النظافة تشكل ربع ميزانية الجماعة. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن الأمر يتطلب مزيدا من الوقت بهدف تهييئ الساكنة لمثل هذه التجارب. نحاول تعزيز أنشطة التواصل والتوعية في محاولة لتغيير السلوك اتجاه تسيير النفايات ». تصريح نائب رئيس بلدية تمارة.

5. تعزيز مشاركة المجتمع المدني والمواطنين

يعتبر التعاون، بين المواطنين والمسؤولين الجماعيين، مسألة ضرورية لنجاح نظام إدارة النفايات المنزلية والمشابهة. كما يعتبر المجتمع المدني فاعلا محورا في خلق آليات تواصلية وفضاءات تشاركية، بين المنتخبين والساكنة، حول المواضيع التي تهم الرأي العام.

إن تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة، يعتبر مكسبا مهما يندرج في إطار إقرار حكامة تشاركية ذات بعد ديمقراطي.

فالدستور المغربي صنف المجتمع المدني كفاعل جديد في التنمية. «تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبقا لشروط وكيفيات يحددها القانون». الفصل 12 من الدستور المغربي.

فيما يتعلق بحماية البيئة، فقد أقر القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة، وكذلك القانون رقم 28.00 المتعلق بإدارة النفايات، بضرورة إشراك الساكنة والمجتمع المدني، خاصة فيما يخص إلزامية إنجاز البحوث العمومية، أثناء إعداد المخططات المديرية الجهوية لمطارح النفايات (مرسوم رقم 2-09-683 الصادر يوم 3 رجب 1431, الموافق ليوم 6 يوليوز 2010، والذي يحدد كيفية إعداد المخططات المديرية الجهوية للنفايات الصناعية، والطبية والصيدلية غير الخطيرة، والنفايات النهائية، والفلاحية والخاملة، وكذلك إجراءات تنظيم البحث العمومي المرتبط بهذا المخطط (الجريدة الرسمية رقم: 5862، 5 غشت 2010).

وبالتالي، فإن اللجنة الإستشارية المنصوص عليها في الفصل رقم 10 من القانون رقم 28.00 يتم رئاستها من طرف والي الجهة، أو من ينوب عنه، وتتكون من مجموعة من الفاعلين، من بينهم « أربعة ممثلين عن جمعيات حماية البيئة، يزاولون مهامهم بالجهة المعنية، ويتم انتقاؤهم من طرف رئيس اللجنة، بتشاور مع رؤساء هذه الجمعيات ».

كما أن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة لسنة 2009 عزّز من أهمية مشاركة المجتمع المدني على المستوى المحلي، وذلك وفق مبدا قائم على الحقوق والواجبات؛ الحق في العيش ببيئة سليمة وواجب المساهمة في حمايتها. إن التنزيل المجالي للساكنة وللمجتمع المدني، وفق مقاربة تشاركية، تجلى بشكل عملي أثناء إنجاز المخططات الجماعية للتنمية، التي تم تفعيلها عشية تعديل الميثاق الجماعي سنة 2002، وهو شكل يبين رغبة سياسية تروم تبنّي مقاربة تصاعدية Bottom up، وتحسين جودة الخدمات العمومية بشكل عام، وخدمة النفايات بشكل خاص.

وعلى عكس غالبية الخدمات العمومية، حيث يكون للمواطن دور المستهلك فقط، فإن خدمة النفايات تتميز بخصوصية ارتباطها الوثيق بمدى إشراك وتعاون المواطن بشكل يومي. وبالتالي، فبغض النظر عن ضرورة توفر الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية اللازمة، فإن نجاح إدارة النفايات المنزلية يظل مرتبطا بشكل كبير، بتعاون الساكنة ومنتجي النفايات، وبالدور الذي يمكن أن يقدمه المجتمع المدني. إن أهمية دور المواطن في كل مفاصل هذه العملية، باعتباره يتأثر بشكل إيجابي أو سلبي حسب جودة الخدمة، تساهم في تشكل مسؤولية مشتركة، وأيضا معقدة، بين الجماعات والساكنة.

ترتبط أغلب مطالب المواطنين والجمعيات بتحسين الحالة المتدهورة لخدمة جمع النفايات، وعدم تغطية شاملة لكل الأماكن المخصصة للجمع، وبمشكل تدفق الحاويات، بسبب حضور أنشطة القطاع غير المُهيكل، وبتشكل نقط سوداء.

سـوداء. إن مشـكل النظافـة يمكـن أن ينعكـس سـلبيا علـى المجـالات الحضريـة مـن حيـث التأثيـرات المحتملـة علـى الصحـة العموميـة، وعلـى إطـار الحيـاة بشـكل عـام، ممـا يمكـن أن يولـد شـعورا جماعيـا بعـدم الرضـا أو بالإقصـاء، ويـؤدي إلـى تكاثـف أشـكال المطالـب الاجتماعيـة. وكنتيجـة لهـذه الوضعيـة، قـد يحـدث غيـاب لأشـكال التعـاون وكذلـك للثقـة بيـن المواطنيـن والمسـؤولين الجماعييـن، ممـا يعرقـل تدريجيـا كل إمكانيـات الحـوار والتواصـل.

إن المواطـن يعتبـر أن خدمـة النظافـة تـؤدى بمسـاهمة السـاكنة، وبالتالـي فـإن غيـاب خدمـة ذات جـودة ملموسـة، يمكـن أن يعمـق التوتـرات مـع المسـؤولين عـن هـذا القطـاع، والتـي يمكـن أن تمتـد لتنتشـر عبـر شـبكات التواصـل الاجتماعـي.

فـي العديـد مـن الحـالات، بالرغـم مـن احتـرام بنـود دفاتـر التحمـلات، فيمـا يخـص قطـاع النفايـات، فهـذا الاحتـرام لا يسـاهم بالضـرورة فـي تحسـين جـودة خدمـة الجمـع والنظافـة، وذلـك نظـرا لتواجـد مطـارح عشـوائية للنفايـات المنزليـة، ولمخلفـات الأنشـطة التجاريـة وغيـر المهيكلـة، ممـا يزيـد الوضعيـة تعقيـدا.

كمـا أن المشـاكل المرتبطـة بإنشـاء مطـارح النفايـات، تعتبـر ذات حساسـية كبيـرة نظـرا لاحتجاجـات واعتـراض السـاكنة علـى إنشـاء المطـارح ببعـض المواقـع القريبـة مـن التجمعـات السـكانية. ومـن جانـب آخـر، تغيـب النظـرة الموحـدة والمشـتركة بيـن المسـؤولين الجماعييـن والسـاكنة، فيمـا يخـص تهيئـة المجـال.

فـي ظـل هـذا السـياق العـام، يمكـن التأكيـد علـى أن تحسـين آليـات مشـاركة المواطنيـن وتشـجيع الحـوار الجـاد والمتبـادل، هـي مـن أهـم العوامـل التـي يمكـن أن تسـاهم فـي تحسـين خدمـة النفايـات الحضريـة بشـكل عـام.

مـن الناحيـة العمليـة، يجـب إشـراك جمعيـات الأحيـاء ومنظمـات المجتمـع المدني، منـذ مرحلة التخطيـط لاتخـاذ القـرار، كمـا يجـب خلـق فضـاءات للتشـاور وتبـادل الآراء حـول المعيقـات، وحـول الفـرص المتاحـة مـن أجـل تحسـين الخدمـة. هـذا التشـاور الـذي يجـب أن يمـر عبـر خلـق لجـان مختلطـة تضـم المسـؤولين الجماعييـن والسـكان، يجـب أن يشـمل أيضـا تـدارس الخطـوط العريضـة لبنـود الاتفاقيـة المرتبطـة بتسـيير قطـاع النظافـة، وباسـتغلال المطـارح العموميـة. مـن شـأن هـذه المبـادرات أن تخلـق آليـات فهـم كل السـبل التـي تمكـن مـن إعمـال فعلـي لمقاربـة تشـاركية، مـن شـأنها أن تخلـق تسـييرا تشـاركيا حقيقيـا بقطبيـن أساسـيين، همـا المجتمـع المدنـي والجماعـات، وذلـك مـن شـأنه تقويـة بعـض المبـادرات التـي تقـوم بهـا مجموعـة مـن الجماعـات الحضريـة، مـن أجـل إشـراك السـاكنة فـي النقـاش حـول تحسـين جـودة خدمـة قطـاع النظافـة.

> « هـذا اليـوم الدراسـي الموجـه للعمـوم تـم تنظيمـه بمبـادرة مـن المجلـس البلدي لمدينـة تمـارة، وذلـك مـن أجـل تقديـم نتائـج دراسـة الجـدوى المرتبطـة بانطـلاق طلبـات العـروض للتدبيـر المفـوض للنفايـات بمدينـة تمـارة. هدفنـا هـو الانفتـاح علـى السـاكنة وعلـى منظمـات المجتمـع المدنـي مـن أجل إشـعارهم بمسـتجدات عقـد تسـيير قطـاع النفايات، الذي سـينتهي خلال شـهر يناير *2020* ». تصريح نائب رئيـس بلديـة تمـارة خـلال اللقـاء العمومـي المنظم يـوم 18 دجنبـر 2019.

مـن شـأن هـذه المبـادرات أن تسـاهم فـي إشـراك جمعيـات المجتمـع المدنـي فـي تحسـين إدارة النفايـات، وخصوصـا فـي العمـل علـى خلـق مـدن نظيفـة. ومـن بيـن الجمعيـات المغربيـة الرائـدة فـي هـذا الميـدان، هنـاك جمعيـة أسـاتذة علـوم الحيـاة والأرض (AESVT) وجمعيـة (Zéro Zbel)، والمنظمـة غيـر الحكوميـة إنـدا مغـرب (Enda Maghreb).

وفي الختام، يمكن التأكيد على أنه بالرغم من أهمية إشراك المجتمع المدني، إلا أن هذا الدور يجب تحديده بشكل واقعي، خصوصا عندما يتعلق الأمر بجوانب تقنية من قطاع النفايات، حتى لا تكون نتائج هذا الدور عكسية.

« المجتمع المدني لا يتوفر على الدراية اللازمة التي تؤهله لاتخاذ القرارات، يجب أن يقتصر دوره خصوصا على تحديد حاجيات وتطلعات الساكنة ». تصريح مهندس بلدية آسفي.

6. إعادة الاعتبار الاجتماعي للمهن المتعلقة بتسيير النفايات

إن واقع الحال المرتبط بشروط العمل اليومي للمهن المرتبطة بالنفايات المنزلية، يبين الحاجة الملحة لاعتراف اجتماعي بها، ولإعادة تأهيل اليد العاملة بهذا الميدان. ويعتبر الجانب الاجتماعي أحد العوامل المهمة التي يمكن أن تساهم في تطوير مردودية هذا القطاع.

منذ بداية هيكلة قطاع النفايات وإطلاق مسلسل التدبير المفوض في بداية سنة 2000، تم إعطاء أهمية كبرى لتقوية القدرات البشرية العاملة بهذا القطاع. وتم تطوير هذا التوجه نظرا للحاجة الملحة لتقوية قدرات وتكوين الأطر والتقنيين الجماعيين بما يتماشى مع المتطلبات التقنية والأدوات المهنية للتسيير الإداري والمالي، التي فرضتها عمليات تحديث هذا القطاع. حيث أصبحت جل الجماعات تعرف تعدد العاملين الأساسيين بهذا القطاع، وغياب أطر متخصصة في ميدان النفايات الصلبة. ولتفادي هذا النقص في التكوين، قامت المصالح المركزية الوصية على قطاع النفايات، وبدعم من منظمات دولية، خصوصا التعاون الألماني، بتنظيم مجموعة من الدورات التكوينية والورشات تشمل جميع الجوانب المرتبطة بتسيير النفايات (الإطار التشريعي والمؤسساتي، إعداد المخططات المديرية، جمع النفايات والنظافة، التتبع التقني، دراسة دفاتر التحملات وطلبات العروض، تسيير المطارح، الخ). كما تم كذلك إنجاز برنامج متكامل لتكوين المكونين، من إعداد المديرية العامة للجماعات المحلية.

لقد أكدت أصداء التجارب، وكذلك نتائج التشخيصات المنجزة حول هذا الموضوع، بمجموعة من الجماعات المغربية، أن الحاجة إلى التكوين هي أمر أساسي لمواكبة المنحى التصاعدي، والتحولات المتسارعة التي تعرفها هذه المهنة. أكيد أن العمل بهذا القطاع ومزاولة وظائف يومية محددة لا يمكن أن يكون له مردودية، في حالة غياب تصور مندمج وواضح يهدف إلى الاستثمار في أهمية الاعتراف الاجتماعي بالعمل بهذا الميدان، وفي إعادة تأهيل التخصصات المختلفة.

وبالرغم من أن البرنامج الوطني للنفايات المنزلية خصص جزءا مهما من أنشطته لتقوية قدرات الموارد البشرية، فإنه من الضروري التفكير في إعداد برنامج مندمج يهدف إلى التكوين والتأهيل وإدماج كل الشرائح المهنية، التي لم تشملها من قبل برامج التكوين، كما هو الشأن بالنسبة لعمال النظافة وجمع النفايات، وكذلك باقي اليد العاملة غير المؤهلة.

وبشكل عام، يمكن التفكير في إنجاز وحدات تكوينية تتوج بالحصول على دبلوم، وكذلك تكوينات مستمرة من أجل تأهيل وتقوية قدرات الموارد البشرية من حيث الجانب التسييري وكذلك التقني والتواصلي. وهي كلها مؤهلات غير متوفرة بالشكل المطلوب في هذا الميدان. كما أن إنشاء تخصص يؤهل المستفيدين منه للحصول على شهادة أو دبلوم في ميادين العمل بقطاع النفايات (مهن النظافة الحضرية، الفرز، الجوانب التقنية، الخ) سيساهم بشكل كبير في تثمين العمل بهذا الميدان.

ويمكن اعتبار التكوين بمثابة اعتراف اجتماعي لهذه المهن، بما في ذلك القطاع غير المُهيكل، وذلك لتغيير التمثلات الاجتماعية السلبية اللصيقة بهذا النوع من المهن، حيث يرتبط العمل بمجال النفايات، بمخيلة الكثير من الناس، بعنصر التهميش، والفقر، والخطر، الخ.

7. الاعتراف بالقطاع غير المُهيكل ودراسة إمكانيات الإدماج

يساهم الجمع غير المُهيكل للمواد القابلة لإعادة التدوير، بدور مهم في نظام تسيير النفايات الحضرية بالمغرب، حيث يساهم في تثمين جزء من النفايات المنزلية والنفايات التجارية والصناعية. وبرغم المساهمة المهمة لهذا النشاط غير المُهيكل في تثمين حصة مهمة من مجموع النفايات المنزلية والمشابهة، فإنه يُزاول بشكل فردي أو في إطار بعض التعاونيات التي تم تشكيلها من طرف العاملين بشكل غير مُهيكل، والذين يشتغلون ببعض المطارح المراقبة. أما بداخل المدارات الحضرية فإن مزاولة هذا النشاط تتميز بغياب التنظيم والمردودية.

لقد تطور قطاع إعادة التدوير بالمغرب، بشكل مستقل وفق منطق ربحي وتجاري، تبعا لقوانين السوق، وذلك في غياب التدابير والقوانين التي يمكنها تأطيره. وبالتالي فإن قطاع إعادة التدوير في غالبيته، هو قطاع غير مُهيكل ولم يتطور بشكل كاف، باستثناء بعض التجارب النموذجية للفرز المنزلي، ولإنتاج السماد العضوي. تقدر الوزارة الوصية على البيئة عدد العاملين بالقطاع غير المُهيكل بحوالي بضعة آلاف، وهم يشتغلون بالمطارح العمومية ووسط المدن.

وعموما يمكن تصنيف العاملين بالجمع غير المُهيكل للنفايات، بمعظم المدن المغربية، إلى أربع فئات:

- فئة تجمع مختلف أنواع النفايات بالمطارح؛
- فئة تختص بجمع النفايات العضوية بالمدن، وغالبا يتم بيع هذه النفايات أو استعمالها كعلف للماشية؛
- فئة تختص بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير (الكارتون، البلاستيك، المعادن، الألمونيوم، الزجاج)، ويختلف عدد هذه الفئة حسب الفصول وحسب الطلب على هذه المواد بالسوق؛

- فئة مجهزة بميزان تقوم بجمع المواد القابلة لإعادة التدوير، مباشرة بالمنازل، عن طريق الشراء أو عن طريق المقايضة، حيث يتم مقايضة الخبز والزجاج والبلاستيك مقابل الصابون أو ماء جافيل. وتتكون هذه الفئة من تجار صغار متجولين.

بالإضافة إلى ذلك، توجد فئة أخرى، تعتمد غالبا في تنقلها بأحياء المدن، على عربات صغيرة أو دراجة ثلاثية العجلات، مستعملة مكبر الصوت، وتقوم بشراء المعادن، والآلات الكهربائية والإلكترونية، والآلات المنزلية والأفرشة المستعملة، الخ.

جميع هذه الفئات تبيع المواد المسترجعة إلى وسطاء يمتهنون شراء المواد بالجملة، وهؤلاء الوسطاء يُعتبرون حلقة مهمة في نظام الجمع غير المُهيكل، حيث يقومون بتزويد سلسلة صناعية غير مهيكلة، ولكنها منظمة تنظيما محكما، وتتكون من مقاولات لتجميع البلاستيك، والكارتون، والزجاج، والبلاستيك، الخ.

الوزارة الوصية على البيئة تولي اهتماما للقطاع غير المُهيكل ولأدواره الإيكولوجية، وتراهن على خلق آليات تجعل خدمة الجمع والتخلص من النفايات والتثمين، تستفيد من كمية المواد التي يتم يجمعها بشكل غير مهيكل.

وتتطلب هذه المقاربة خطة عمل اجتماعية من أجل إدماج القطاع غير المُهيكل في اقتصاد إعادة التدوير، وتحسين الشروط الاجتماعية والبيئية لمزاولة هذه الأنشطة. ومن أجل ذلك، تقترح الوزارة دعم إنشاء مقاولات صغرى تختص بأنشطة إعادة التدوير وخلق فرص الشغل، بمختلف حلقات سلسلة نظام إدارة النفايات.

أما بالنسبة للبلديات، فيمثل هذا القطاع، بجميع فئاته، مصدر تشويش على عمليات التنظيف وجمع النفايات، وكذلك مشكلا ذا أبعاد اجتماعية واقتصادية معقدة ومتداخلة.

وفي محاولة لهيكلة هذا القطاع، تم اقتراح محاولات خلق إطار قانوني قادر على استيعاب الفئات المختلفة، التي تشتغل في هذا الميدان من أجل الاندماج في القطاع المُهيكل.

بالنسبة للفئة التي تشتغل بالمدن، فإن سيناريوهات إدماجها في القطاع المُهيكل تظل محدودة جدا، نظرا لكون هذه الفئة تشتغل بشكل فردي وترفض العمل بشكل منظم وجماعي. من أجل مواجهة هذا الواقع، فإن البلديات مدعوة للاعتراف بمهنة الجمع غير المُهيكل كمهنة حرة، والبحث عن الصيغة القانونية التي تمكن من مساعدة ومواكبة وتكوين هذه الفئة.

هذه الضرورة تفرضها الحاجة الملحة لتنظيم هذا القطاع، نظرا لأهميته الكبيرة في نظام تسيير النفايات، دون محاولة لتوجيهه نحو نشاط آخر أو لإلغائه.

أما فيما يخص الفئة التي تشتغل بمطارح النفايات، فقد تطلب الأمر سنوات طويلة من المحاولات للوصول إلى إنشاء بعض التعاونيات الناجحة، كما هو الشأن بالنسبة لتعاونية التوافق بمطرح « أم عزة » بالرباط، والتي تضم حوالي 151 عضوا، من بينهم 27 امرأة، ثم كذلك تعاونية « التضامن » بالمطرح العمومي بمكناس.

> « من أجل إدماج حقيقي للأشخاص الذين يشتغلون بالقطاع غير المُهيكل في النظام المُهيكل ، يجب على الفاعل العمومي أن يقدم مجموعة من الضمانات. إنجاح إطار منظم ومهيكل يتطلب عملا داخليا، ما بين الأعضاء، كما يتطلب دعما ومواكبة مالية من طرف المؤسسات البنكية. الرهان يكمن، إذن، في ضمان دعم تدريجي حقيقي، على المستويين الشخصي والمهني، لتسهيل المرور من وضعية هشة، متميزة بغياب التنظيم، إلى وضعية منظمة ». يؤكد رئيس تعاونية التوافق.

8. تشجيع إشراك المقاولات الصغرى في ميدان تسيير النفايات

إن تشجيع إشراك وخلق مقاولات صغرى في ميدان تسيير النفايات يمكن أن يساهم في خلق فرص مهمة للشغل، وفي المساهمة في إيجاد الحلول التي يعاني منها هذا القطاع مثل الفرز المنزلي، وجمع النفايات الضخمة والخاملة، واستخلاص الرسوم من المنتجين الكبار، وجمع وتثمين النفايات، إلخ.

في الوقت الراهن، تظل إمكانيات خلق فرص العمل التي يوفرها قطاع النفايات محصورة بين الشركات الخاصة الكبيرة، ذات رأس مال مهم، وكذلك بين بعض العاملين بشكل غير مهيكل بقطاع النفايات، والذين يزاولون أنشطة مختلفة من الجمع وإعادة التدوير (جامعوا النفايات، وسطاء وتجار الجملة). بين هاتين الحالتين يصعب إيجاد مقاولات صغرى مهيكلة، وذلك على الرغم من الإمكانات المهمة لخلق فرص الشغل التي يمنحها هذا الميدان.

بالنسبة للجماعات، فإن هذا الواقع تفرضه الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، وإلى ضمانات مالية مهمة، وإلى حرفية وتخصص تقني وتسييري، تتطلبه إدارة النفايات وخصوصا فيما يتعلق بطمر النفايات وتثمينها. ومع ذلك، فإن التحولات السريعة التي يعرفها قطاع النفايات، وتعدد طبيعة الخدمات والمتطلبات التقنية للتسيير المندمج للنفايات، تفرض على الجماعات التفكير في هذا الواقع وتحليل إيجابياته وسلبياته. إن طبيعة طلبات العروض المعتمدة في التدبير المفوض للنفايات الحضرية تعطي أهلية الولوج لهذا القطاع فقط للشركات الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات أو لتجمّع شركات كبيرة، وبالتالي يتم إقصاء المقاولات الصغرى والمتوسطة من دخول تنافسية هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة ولوج نفس أسماء الشركات في الحصول على مشاريع التسيير المفوض للنفايات، بمعظم الجماعات المغربية، مما يؤثر بشكل كبير على مبدإ التنافسية وأهمية طلبات العروض المعتمدة. إن سيادة هذا المنطق في التدبير يسد الطريق أمام أشكال أخرى للتسيير المستقل، التي بإمكانها تشجيع خلق مقاولات متعددة وتحسين شروط التنافسية. وبشكل عام يمكن أن تساهم في إعادة التفكير في تسيير الخدمات العمومية المرتبطة بالنظافة والإجابة على مجموعة من الإشكالات العالقة. وهو الحال بالنسبة للنفايات الضخمة، والنفايات الخضراء، والنفايات الصناعية، والمنتجين الكبار أو عملية الفرز المنزلي التي يمكن أن تتكلف بها مقاولات صغرى. بالإضافة إلى إمكانية خلق مهن جديدة، فإن إشراك المقاولات الصغرى يمكن أن يساهم في تحسين مردودية التسيير الجماعي للنفايات، لأنها ستمكن من تبني بعد اجتماعي مهم، يخلق فرصا للشغل ويساهم في تطوير الاقتصاد الدائري.

إن عدم سلاسة مقتضيات دفاتر التحملات بشكلها الحالي، وتعقيد المساطر المرتبطة باستكمال طلبات العروض، وصعوبة تتبع الخدمات الجماعية المرتبطة بقطاع النفايات، كلها عوامل تدعو إلى دراسة كل البدائل الممكنة من أجل تجاوز هذا الوضع المعقد. في بعض المدن، خصوصا الكبيرة منها، يجب التفكير في خلق تنويع وفصل مجموعة من الخدمات المرتبطة بالنفايات. السيناريوهات البديلة في هذا الصدد يمكن أن تشمل الخدمات التالية:

- جمع النفايات المنزلية والمشابهة؛
- تنظيف الأزقة والشوارع؛
- جمع النفايات من المنتجين الكبار؛
- جمع النفايات الخضراء، والخاملة، ونفايات البناء والنفايات الضخمة أو كل الأنواع الخاصة الأخرى التي يمكن جمعها تحت الطلب؛
- الفرز المنزلي لدى الأسر، ولدى المؤسسات العمومية والخاصة ولدى الوحدات الصناعية المختلفة.

إن تبني منطق طلبات العروض المتنوعة والمنفصلة وخلق خدمات جديدة، يمكن أن يساعد في تحليل كل أشكال التسيير الأخرى المتاحة، بما في ذلك دور شركات التنمية المحلية (SDL). وهذا النوع الجديد من الخدمة يظل الأكثر ملاءمة للخدمة الخاصة المرتبطة بفرز النفايات، ومن شأنه أن يساعد في إعادة التفكير في برمجة الخدمات الحالية، ووضع آليات لتسيير جديد يحسن التنافسية والمردودية، سواء على المستوى التقني أو الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي سيمكن من الوصول إلى تسيير إيكولوجي، بغض النظر عن حجم وشكل المجال الحضري المعني.

إن دراسة إمكانية إعمال هذه السيناريوهات يمكن إدراجها في مرحلة دراسات الجدوى وفق ما تنص عليه الإجراءات الجديدة للتسيير والمعتمدة من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية سنة 2015.

9. تحسين مواصفات العقود ودفاتر التحملات المرتبطة بتسيير النفايات

تعتبر العقود ودفاتر التحملات مستندات تعاقدية تحدد شروط التسيير الجماعي، وبالتالي تمثل أهم مداخل إصلاح منظومة التسيير الحالية لإدارة النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب.

خلال صدور القانون رقم 54.04 سنة 2006، المتعلق بالتسيير المفوض، واستنادا إلى القانون رقم 28.00 المتعلق بتسيير النفايات والتخلص منها، قامت جل الجماعات باللجوء إلى تفويض خدمة النفايات الحضرية. في البداية، اقتصرت عملية التفويض على الجمع والتنظيف، وبعد ذلك تمكن القطاع الخاص من الولوج إلى خدمة طمر النفايات. بفضل الدعم المقدم للجماعات في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، أصبحت خدمة تسيير النفايات بأغلبية الجماعات، في غضون بضع سنوات، خدمة يسهر على إنجازها القطاع الخاص، واقتصر دور القطاع العام على تتبع ومراقبة جودة الخدمة.

بخصوص جانب التسيير، سمح التدبير المفوض للجماعات من التخلص من قيود التسيير العمومي، وثقل مساطره، ومن الاستفادة من المزايا التي يضمنها التسيير الجديد. لقد مكنت تجربة التدبير المفوض من إعطاء نفس جديد لإدارة الخدمات العمومية بشكل عام، وخدمة النفايات بشكل خاص.

واعتبارا لكون هذا النوع من التسيير يتطلب تكاليف مادية كبيرة، يصعب تحملها من طرف ميزانية الجماعات، فقد أثارت عملية التدبير المفوض نقاشا كبيرا بين القطاعين العام والخاص، كما أثار تحديات جديدة ترتبط أساسا بالجوانب المالية، وبتسيير العقود وبالتتبع والمراقبة، كما أكد على ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات الصادر سنة 2014 حول تفويض الخدمات العمومية.

حاليا، ومع تعزيز فرضية استحالة العودة إلى التسيير العمومي، فإنه من الجدوى تحليل نقاط القوة والضعف في أشكال التسيير الحالية، بما يسمح بتعديلها وملائمتها مع الإمكانيات المالية للجماعات. وبالتالي يجب تطوير هذا النوع الجديد من التسيير وتكييفه مع مبادئ الميثاق الوطني للبيئة.

وقد قامت المديرية العامة للجماعات المحلية بإنجاز عمل أولي يهدف إلى تحسين شروط إبرام العقود ودفاتر التحملات، وذلك عبر إدراج شرط «دراسة الجدوى» بهدف تحسين شروط إبرام العقود، وإلى ضمان توازن مالي للتعاقد. النقطة المتميزة بتقرير المديرية العامة للجماعات المحلية، تكمن في إدراج عنصر الفرز بالمطارح قبل طمر النفايات، وكذلك الإدراج التدريجي لعنصر المُلوّث/يدفع، من إخلال استهداف المنتجين الكبار (وهو بند أساسي وملزم بجميع العقود بدفاتر التحملات)، كما تم التحفيز على إدراج الفرز من المصدر.

من وجهة نظر عملية، تعتبر دفاتر التحملات من الآليات المهمة والمتاحة للجماعات، من أجل تحسين جودة ومردودية خدمة النفايات، وكذلك من أجل تكييفها مع كل تغيير محتمل يمكن أن يطرأ على النظام الكلي للتسيير. وبالتالي فإن الملاحظات والتوصيات التي يقدمها هذا التقرير يمكن أن يتم تفعيلها واعتمادها عبر إدراجها بآلية العقود ودفاتر التحملات. ويمكن أن ينطبق ذلك بالخصوص على الجانب المتعلق بتشجيع مشاركة المجتمع المدني والساكنة، وتحسين آليات التواصل، والاعتراف بالمهن المرتبطة بالنفايات، وتحسين مردودية الأداء التقني لعمليات الجمع، وفرز مختلف أنواع النفايات من المصدر، وتشجيع إعادة الاستعمال، وتقليص النفايات من المصدر، وتقسيم الخدمة الحالية إلى خدمات أخرى موازية، وإدماج القطاع غير المهيكل، وخلق فرص شغل جديدة، وتقوية الاقتصاد الدائري. إن صياغة بنود جديدة، تأخذ بعين الاعتبار هذه الجوانب، يمكن أن تساهم في ولادة جيل جديد من دفاتر التحملات، باستطاعته مواجهة التحديات الحالية.

إن مسلسل التدبير المفوض لا يعني إلغاء دور القطاع العام، حيث يظل هذا القطاع مسؤولا أمام الساكنة عن جودة الخدمات، وملزما بضمان مراقبة وتتبع أنشطة المفوض له. لكن، وللأسف، تعتبر عملية التتبع والمراقبة من طرف الجماعات، من إحدى الحلقات الأضعف المرتبطة بقطاع تفويض خدمة النفايات. ويبدو أن لجوء بعض الجماعات إلى خدمة تعاقد أخرى، بغية تتبع جودة الخدمة المفوضة، قد سهل عملية المراقبة لكنها تظل عملية صعبة في عمومها لأنها تخلق الحاجة إلى مراقب المراقب!

وبالتالي يجب إشراك المجتمع المدني وعموم الساكنة، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة للتواصل باعتبارها آليات بديلة للتتبع والمراقبة.

> « لقد قمنا بتعميم تطبيق تفاعلي، يمكن تحميله على الهاتف المحمول، وذلك بغية التواصل بشكل أفضل مع المواطنين والتدخل في الوقت المناسب. عموما، نتوصل بشكايات مذيلة بصور، ونقوم بالرد عليها لتبرير تدخلنا. إنه تطبيق ذو فائدة مهنية كبيرة، طالما أن المواطنين يستخدمونه بطريقة سليمة. إنه أفضل بكثير من تلقي الشكايات، بشكل تقليدي، عبر الهاتف». تصريح مدير الاستغلال بشركة Mecomar بمكناس.

وأخيرا، يعتبر الغرض من المراقبة أمرا مهما وجب أخذه بعين الاعتبار. لقد أظهرت نتائج التجارب، حول هذا الموضوع، ضرورة دراسة إمكانيات تعديل شروط وبنود المراقبة والتتبع، مع خصوصيات الميدان بكل إكراهاته الإجتماعية والتنظيمية، بشكل يسمح بتحسين المردودية والجودة، وذلك دون الانتقاص من الأهداف العامة للتعاقد.

10. تقوية خدمة النفايات بالمناطق القروية

إن شكل التوزيع المجالي السكاني وإكراهات تغطية خدماتية، بمختلف المناطق، يعتبر من المعيقات الكبرى لنجاح تسيير النفايات بالمناطق القروية المغربية. لمواجهة هذه الحالة المثيرة للقلق، والمتميزة بثنائية التسيير الحضري/القروي، هناك حاجة ملحة لدراسة سيناريوهات وحلول جديدة تراعي خصوصية المجالات القروية.

حسب بيانات الوزارة الوصية على قطاع البيئة، بلغ الإنتاج الحالي للنفايات المنزلية بالمناطق القروية المغربية حوالي 1,47 مليون طن، بنسبة 0,28 كلغ للشخص باليوم الواحد، وهو رقم قليل مقابل حصة الإنتاج بالمدن والتي تبلغ حوالي 0,78 كلغ للشخص باليوم الواحد. وعلى الرغم من كون هذه الأرقام تظل نسبية، نظرا لعدم شمولية تغطية عملية الجمع، فإن إدارة النفايات المنزلية تُعتبر مشكلا حقيقيا بأغلب الجماعات القروية. في واقع الأمر، عملية جمع النفايات بالمناطق القروية تكاد تكون منعدمة أو جزئية، وذلك بسبب نقص الإمكانيات البشرية والمادية، وكذلك بسبب طبيعة المجالات القروية المتميزة بالإنعزال، وبتوزيع غير منتظم للسكان، وبغياب البنيات التحتية. ونتيجة لذلك، يتم رمي النفايات، في الغالب، بالقرب من المساكن، وحول القرى، وبالوديان وجوانبها، وعلى طول الطرق. ونتيجة لذلك، تتشكل في الغالب، نقط سوداء متفرقة. كما أن مظاهر حرق النفايات بالهواء الطلق، والتخلص السري من النفايات الخاملة والصناعية، يعتبر أمرا شائعا جدا بالمناطق القروية المغربية.

إن الأثر السلبي لهذه الممارسات، يشكل خطورة كبيرة على المجال القروي، الذي يتميز بمظاهر جغرافية، وفلاحية، وإيكولوجية، وبتنوع بيولوجي مهم. وهذه العوامل تشكل عامل تهديد للأنظمة البيئية. فبالإضافة إلى تلوث مجاري الأودية، والفرشاة المائية الباطنية والمنتجات الفلاحية، فإن النفايات المنزلية، بالمناطق القروية، تعتبر مصدر ضرر لجودة الحياة بالبادية المغربية.

وتواجه العديد من الجماعات الصغيرة الحجم، والتي تتواجد بمحاذاة المدن الكبرى، نفس الإكراهات والتأثيرات البيئية، والتي غالبا ما تؤدي إلى تشكيل أحزمة سوداء شبه حضرية مصحوبة بتحديات بيئية واجتماعية ومجالية مهمة.

في الوقت نفسه، يجب الإقرار بأن النظام الحالي لإدارة النفايات، والقائم على الجمع الآلي والطمر الصحي، هو نظام غير مناسب للوسط القروي. وبغض النظر عن إمكانيات الاندماج، المتاحة لبعض الجماعات القروية، والمساهمة المالية في مشروع يضم مجموعة من الجماعات بغية إنجاز مطرح مشترك للنفايات، فإن البدائل التقنية لجماعات قروية أخرى، تقتصر على استخدام المطارح العشوائية.

« بجماعة بزو يوجد *23* دوارا، لكن للأسف *6* منهم فقط يمكن الوصول إليها وتغطيتها بخدمة جمع النفايات. لقد بدأنا إنجاز مشروع لإنتاج السماد العضوي مع جمعية إمداحن، بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقد أعطى هذا المشروع نتائج إيجابية كان بالإمكان تعميمها بكل دوار، فوق تراب الجماعة، لولا غياب انخراط الساكنة في هذه المبادرة ». تصريح رئيس جمعية أووارينت، جماعة بزو، عمالة أزيلال.

خاتمة

من خلال الأفكار الواردة في هذا التقرير، حاولنا أن نقدم تشخيصا لواقع الحال، وأن نقترح بعض التوصيات الملموسة، التي يمكنها أن تساهم في تحسين إدارة النفايات المنزلية والمشابهة بالمغرب. جميع هذه التوصيات تمت صياغتها على شكل « 10 عناصر مفتاحية » ونعتقد أنها ذات أولوية كبيرة، ويمكنها تخفيف بعض الصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

ونحن نقدم هذه التوصيات نعي جيدا أنه توجد عناصر أخرى ومداخل أخرى للفهم، وجب أخذها بعين الاعتبار، وفق خصوصيات سياقات تسيير النفايات، وهي خصوصيات تتميز في عمومها بتعقيداتها المتنوعة، وتحولاتها المستمرة. وبالتالي، اقتراحاتنا ليست شاملة، لكنها تقترح، عبر هذا التقرير، إجراءات عملية تستند على تغيير أشكال التدخل. وهي أشكال أساسية يجب أن تسائل دور التدخل العمومي في إنجاز البرامج والمشاريع المرتبطة بالنفايات المنزلية والمشابهة.

تبنّي مقاربات أخرى هو أمر ممكن، لكن من الضروري أن يمر ذلك، كما أوردنا بجميع العناصر العشرة، عبر إشراك حقيقي للمجتمع المدني والمواطنين والمواطنات، واتخاذ طرق جديدة قادرة على تحسين استراتيجية التواصل وملاءمتها بالواقع، والاعتراف بمهن عمال النفايات، وتشجيع إعادة الاستعمال، وتقليص وفرز النفايات من المصدر، والتفكير في تقسيم طريقة التسيير الحالي إلى خدمات صغرى متعددة، وتشجيع إعداد واقعي لدفاتر التحملات، وكذلك مناقشة سبل التسيير المندمج للنفايات بالمناطق القروية.

إن الحاجة إلى الربط بين مختلف الحلقات الصناعية لإعادة التدوير والتثمين، وكذلك إلى أهمية الإدماج الاجتماعي للقطاع غير المهيكل، والحاجة إلى جعل قطاع النفايات فرعا من الإقتصاد الدائري، بالإضافة إلى الحاجة إلى تغذية الوعي البيئي الجماعي، كلها إكراهات يجب مواجهتها لتبني مقاربة مندمجة ومستدامة، لتسيير النفايات بالمغرب.

يمكننا اليوم أن نتفق، بسهولة، أن نجاح نظام التسيير المندمج للنفايات، يكمن بالمصدر، حيث يجب إشراك الساكنة، وجمعيات الأحياء، وجمعيات المجتمع المدني والمنتجين الكبار.

لكن عنصر المشاركة الفعلية والفعالة، وعنصر الأدوار التي يجب أن يتحملها جميع الفاعلين، ومدى درجة إشراكهم في اتخاذ القرار، يعتبر رهانا مهما. جميع المستويات التي تم التطرق إليها، بهذا التقرير، نعتبرها خطوة أولى، وحجر الزاوية التي يمكن أن تساعد في إعادة التفكير في نماذج التسيير المعتمدة حاليا، وأن تساهم في تحسين وضعية إدارة النفايات بالمغرب.

لائحة المختصرات

CEV	مركز فرز وتثمين النفايات *Centre d'élimination et de valorisation*
CNEDD	الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة *Charte nationale de l'environnement et du développement durable*
CPS	دفتر الشروط الخاصة *Cahier des prescriptions spéciales*
CS	الجمع الإنتقائي *Collecte sélective*
DGCL	المديرية العامة للجماعات المحلية *Direction générale des collectivités locales*
DSM	النفايات الصلبة المنزلية *Déchets solides ménagers*
INDH	المبادرة الوطنية للتنمية البشرية *Initiative nationale de développement humain*
PCD	المخططات الجماعية للتنمية *Plans communaux de développement*
PNDM	البرنامج الوطني للنفايات المنزلية *Programme national des déchets ménagers*
RSE	المسؤولية الإجتماعية للشركات *Responsabilité sociale des entreprises*
SNRVD	الإستراتيجية الوطنية لتقليص وتثمين النفايات *Stratégie nationale de réduction et de valorisation des déchets*
TSC	ضريبة الخدمات البلدية Taxe sur les Services Communaux

لائحة الأشخاص الذين تم استجوابهم

- رئيس مديرية بالمديرية العامة للجماعات المحلية؛
- رئيس قسم بوزارة البيئة؛
- نائب رئيس بلدية تمارة؛
- رئيس جمعية أوارينت، جماعة بزو؛
- تقني ببلدية مكناس؛
- مهندس مسؤول عن الجمع والتنظيف بشركة MECOMAR بمكناس؛
- مهندس مسؤول عن الجمع والتنظيف ببلدية بني ملال؛
- نائب رئيس بلدية بني ملال؛
- مهندس ببلدية آسفي؛
- مهندس مسؤول عن الجمع والتنظيف بشركة SOS بالمحمدية؛
- مهندس بلدي مسؤول عن الجمع والتنظيف ببلدية طنجة؛
- رئيس تعاونية التوافق بأم عزة؛
- 10 مواطنين ببني ملال، بالرباط والدار البيضاء.

لائحة المراجع المعتمدة

- MADANI Nabil, Droit marocain des déchets municipaux et développement durable, 11/2 *Law, Environment and Development Journal* (2015), p. 120, http://www.lead-journal.org/content/15120.pdf

- Gutberlet Jutta, 2003, *Social and economic inclusion of the informal recycling sector in Sao paolo, Buenos Aires and Montevideo*, University of Victoria, Departement of Geography, Victoria.

- Coopération allemande (GIZ), Programme CoMun – coopération municipale, Ministère de l'Intérieur, Maroc. *Expériences pilotes de tri à la source des déchets ménagers et déchets assimilés au Maroc. Bilan, orientations générales et recommandations pratiques*. 2015.

- Florin, B. (2015). *Les récupérateurs de déchets à Casablanca : l'« inclusion perverse » de travailleurs à la marge*. Sociologie et sociétés, 47 (1), 73–96.

- Cour des Comptes, 2014. *La gestion déléguée des services publics locaux, rapport de synthèse*.

- IDIR K. et EL MANSOURI M., 2019. E*nquête sur la perception des citoyens vis-à-vis la gestion des déchets ménagers et assimilés à l'échelle de la ville de Beni Mellal.* Mémoire PFE, LST Protection environnement, FST Beni Mellal.

- *Stratégies nationale de réduction et de valorisation des déchets (SNRVD), 2019. Rapport de synthèse*, Secrétariat d'État auprès du Ministre de l'Énergie, des Mines et du Développement Durable, chargé du Développement Durable.

- Secrétariat d'État chargé de l'Eau et de l'Environnement - Département de l'Environnement. *Recueil des lois relatives à la protection de l'environnement, 2012*.

- Loi n°28-00 relative à la gestion des déchets et à leur élimination promulguée par le dahir n° 1-06-153 du 30 chaoual 1427 (22 Novembre 2006). (B.O. n° 5480 du 7 décembre 2006).

- Loi 54-05 relative à la gestion déléguée des services publics. Bulletin Officiel 5405. 15 safar 1427 (16.3.206).

- Dahir n°1-15-85 du 20 ramadan 1436 (7juillet 2015) portant promulgation de la loi organique n°113-14 relative aux communes, Bulletin Officiel N° 6440 du 09 Joumada I 1437 (18 Février 2016).

لائحة المراجع الإلكترونية

- https://www.lesechos.fr/idees-debats/cercle/la-gestion-des-dechets-un-defi-pour-lafrique-130088
- https://www.leconomiste.com/article/1044630-assises-de-la-fiscalite-le-gouvernement-deterre-son-plan-d-ecotaxes
- https://www.leconomiste.com/article/1045206-ramassage-des-ordures-fes-opte-pour-le-tri-la-source
- http://fr.le360.ma/economie/dechets-menagers-entre-realisations-et-defis-182809

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

الدراسة

تُقـدِّم هــذه الوثيقــة نتائج دراسـة ميدانــية أنجزها الأستاذ مصطفـى أزعيتــراوي والأستاذ عزيز أوعتمـان، والتــي تطرقت للعناصــر الرئيسـية المختلفـة للإدارة الناجحـة للنفايــات المنزليـة والنفايـات المماثلـة فـي المغــرب. يعتبــر هـذا العمـل جـزءا مــن أنشـطة برنامــج «Transformafrica : نحـو تحــول إيكولوجـي واجتماعـي فــي أفريقيا».

المؤلفان: مصطفى أزعيتراوي، أستاذ الجغرافية البشرية بالكلية المتعددة التخصصات بخريبكة (جامعة السلطان مولاي سليمان).
عزيز أوعثمان، أستاذ البيولوجيا بكلية العلوم والتقنيات (جامعة السلطان مولاي سليمان).

الناشر: هاينريش بل ستيفتونغ الرباط - المغرب

التنسيق: سفيان فارس، مسؤول عن برنامج التحولات البيئية والاجتماعية في افريقيا - TransformAfrica

تاريخ النشر: مارس 2020

التصميم والطباعة: نابالم

حقوق الرسم: زكرياء التمالح

نشرته هاينريش بل شتيفتونغ الرباط - المغرب، 2020.

مصـرح لـك بمشـاركة هـذه المـواد وتوزيعهـا وإبلاغهـا بجميـع الوسـائل وبجميـع التنسـيقات، وفقًـا للشـروط التاليـة: الإسـناد - يجـب أن تنسـب العمـل، وتدمـج رابطًـا وتوضـح ما إذا تـم إجـراء أي تعديلات ؛ لا يوجـد اسـتخدام تجـاري - غيـر مصـرح لـك ببيـع كل أو جـزء مـن المـواد التـي تشـكل هـذا العمـل ؛ لا توجـد تعديـلات - فـي حالـة قيامـك بعمـل ريمكـس، تقـوم بتحويلـه أو إنشـائه مـن المـادة التـي يتكـون منهـا العمـل فـي الأصـل، لا يحـق لـك توزيـع العمـل المعـدل أو إتاحتـه.

لا يمكـن اعتبـار مؤسسـة هاينريـش بـل الربـاط - المغـرب مسـؤولة عـن اسـتخدام هـذه الوثيقـة مـن قبـل أطـراف ثالثـة.

TransformAfrica هو برنامج متعدد السنوات لمؤسسة Heinrich Böll Rabat يهدف إلى إنشاء شبكة عبر وطنية تتكون من خبراء ونشطاء وممارسين من جميع أنحاء أفريقيا يعملون على جوانب مختلفة من عمليات التحول الاجتماعي البيئي ، و تعزيزها سرد التحولات التشاركي، العادلة و المستدامة ولتشجيع النقاش العام حول تطوير وتنفيذ سياسات اجتماعية وبيئية جديدة.

لمعرفة المزيد: https://ma.boell.org/fr/sofi-3-0
فيسبوك: /https://www.facebook.com/transformAfricaprogram

مؤسسة هاينريش بل الرباط – المغرب

17 زنقة تيداس، 10010 الرباط، المغرب
+212 (0) 537 20 20 93/94
www.ma.boell.org